التحالف الوطني يجتمع اليوم وينفي ترشيح السهيل بديلاً للمالكي

في ظل تصاعد وتيرة الأزمة بين مختلف الكتل السياسية ، والتي توسعت دائرة خلافاتها لتشمل تحالفات كان يرى اكثر من مراقب انها إستراتيجية، وكانت قد رشحت اخبار عن ترشيح النائب الاول لمجلس النواب قصي السهيل، وهو قيادي في كتلة الاحرار، وفي ضوء هذه التطورات قرر التحالف الوطني ان يعقد اجتماعا اليوم لإيجاد حلول للخلافات التي تصاعدت وتيرتها مؤخرا بين الكتل السياسية وبخاصة بين التحالف الكردستاني ودولة القانون.

□ بغداد/ المدى

اجتماع للتحالف الوطني.. ارشيف

وقال رئيس كتلة كفاءات إحسان العوادي لوكالة كردستان للأنباء انه "قررت اللجنة السياسية في التحالف الوطني أن نجتمع اليوم لبحث آلية إذابة الخلافات مع التحالف الكردستاني كونه شريكا سياسيا مهما للتحالف الوطني".

وأوضح أنه "لا توجد نية لترشيح بديل عن المالكي، مؤكدا ان هناك قرارا من كافة مكونات التحالف الوطني بما فيهم التيار الصدري لدعم حكومة المالكي وتنفيذ البرنامج السياسي للتحالف الوطني".

واشار الى " ان قصي السهيل قد نفى نفياً قاطعاً ترشيحه لرئاسة الوزراء، او حتى وجود نية بترشيح أي شخص آخر ليحل محل المالكي".

من جانب اخر دعا نائب عن التحالف الوطني الى اجراء انتخابات برلمانية مبكرة لحل الازمة السياسية الراهنة.

وقال النائب جواد البزوني في بيان له حصلت المدى على نسخة منه امس ان " مجلس النواب أصبح مقيداً بالخلافات السياسية وعاجزاً عن تشريع القوانين المهمة ومعالجة الفساد ما يستدعي اجراء انتخابات تشريعية مبكرة".

وتأتي تصريحات البزوني منسجمة مع تصريحات رئيس القائمة العراقية إياد علاوي الذي دعا الى اجراء انتخابات تشريعية مبكرة كأحد الخيارات لحل الازمة السياسية الراهنة في البلاد "، مؤكدا أن" المالكي لم يعد له سوى ثلاثة خيارات اما تحقيق الشراكة عبر تنفيذ اتفاقية اربيل او اجراء انتخابات مبكرة أو التنحي"، مبينا أن" العراقية غير مستعدة لأن تذهب إلى المعارضة".

وتشهد الساحة السياسية تصاعداً ملحوظاً في حدة تبادل الاتهامات لاسيما بين القائمة العراقية والكرد من جهة وائتلاف دولة القانون من جهة اخرى على عدة ملفات تتعلق بادارة الدولة والشراكة في صنع القرار والملف النفطي وقضية نائب رئيس الجمهورية المطلوب للقضاء طارق الهاشمي والمناطق المتنازع عليها وغيرها من الملفات العالقة.

وقد تم تأجيل الاجتماع الوطني لحلحة الازمة السياسية الراهنة والذي كان من المقرر ان يعقد في الخامس من الشهر الحالي الى اشعار آخر ، كما تم تأجيل اجتماعات اللجنة التحضيرية له الى اشعار اخر ايضاً.

ويأتي طرح قضية سحب الثقة من حكومة المالكي في الوقت الذي تشتد فيه الخلافات بين اربيل وبغداد. حيث يتهم الإقليم الحكومة الاتحادية بتسويف الاتفاقات فيما يصف المالكي بأنه شخص يحاول الاستحواذ على جميع المناصب.

وزاد هجوم زعيم التيار الصدري مقتدى الصدر قبل ايام على المالكي من فرص تقليص القاعدة السياسية الداعمة للأخير بعد دعوته الكرد لمنع ظهور "دكتاتور" جديد في العراق.

ويقول التحالف الكردستاني الذي دخل على خط الأزمة السياسية القائمة في العراق أن تطبيق ما جاء في اتفاقيات اربيل سيحسم الجدل السياسي القائم.

وكان مصدر سياسي قد كشف عن وجود اتفاق سري بين التحالف الكردستاني والقائمة العراقية وكتلة الأحرار التابعة للتيار الصدري لترشيح النائب الأول لرئيس مجلس النواب قصي السهيل رئيسا للوزراء بديلا عن نوري المالكي.

وأكد المصدر أن وفدا من العراقية وكتلة الأحرار سيتوجه إلى إقليم كردستان خلال الأيام القليلة المقبلة لإنهاء هذا الموضوع.

وهذه الخطوة تحتاج في البداية إلى سحب الثقة من رئيس الوزراء نوري المالكي من خلال التصويت داخل مجلس النواب ويحتاج إلى ١+٥٠ من عدد الأعضاء المصوتين. وتزايدت مؤخرا انتقادات الكتل السياسية ولاسيما العراقية والتيار الصدري والكتلة الكردستانية لرئيس الوزراء نوري المالكي، وقالت إن الأخير يسعى للسيطرة على مفاصل الدولة.

وكان زعيم التيار الصدري مقتدى الصدر قد دعا أنصاره إلى توحيد صفوفهم وكلمتهم في حال رغبوا في تشكيل حكومة برئاسة التيار. كما اتهم الصدر المالكي السبت الماضي بالوقوف وراء اعتقال رئيس مفوضية الانتخابات فرج الحيدري، وذلك بهدف "تأجيل أو إلغاء الانتخابات" المحلية التي ستجري في أوائل العام المقبل.

وتأتي مواقف الصدر منسجمة مع الانتقادات الحادة التي وجهها رئيس الإقليم مسعود بارزاني خلال الأسابيع الأخيرة للمالكي، حيث حذر من أن البلد يتجه إلى عودة الدكتاتورية.

وشدد بارزاني على أنه "مهما كان الثمن لا يمكن أن نقبل بعودة الدكتاتورية إلى العراق، وإذا فشلنا في وقف الدكتاتورية فلن نكون مع عراق يحكمه دكتاتور".

وتتهم القائمة العراقية برئاسة إياد علاوي منذ أكثر من سنة ائتلاف المالكي بالتنصل عن تنفيذ بنود اتفاق أربيل الذي مهد لتشكيل الحكومة الحالية.

ولوحت العراقية أكثر من مرة باللجوء إلى انتخابات مبكرة لإنهاء الأزمة السياسية في البلاد.

رئيس كتلة العراقية: لا صحة للأنباء عن بيان سحب الثقة عن الحكومة

□ بغداد/ المدى

سلمان الجميلي

نفى القيادي في القائمة العراقية سلمان الجميلي ما نشر من تصريحات "لمصدر برلماني" بشأن صدور بيان عن "العراقية" يتضمن إجراءات سحب الثقة من الحكومة.

واضاف الجميلي ان" القائمة العراقة تقوم بجهد سياسي لإصلاح العملية السياسية، وان الازمة ليست بين العراقية والمالكي، لكنها بين رئيس الوزراء وكل الكتل العراقية ، وهناك رفض وطني للممارسات التي تقوم بها الحكومة".

وشدد الجميلي على ان"العراقية تقوم بجهد سياسي مع كل الشركاء لإعادة العملية السياسية الى مسارها الصحيح، والتي تدور بشأن التداول السلمي للسلطة، وتنفيذ الاتفاقات السياسية، ومنح الحرية للشعب العراقي، دون تمييز على اساس الطائفة.

وكان مصدر برلماني قد صرح بأن القائمة العراقية ستعلن أمس بيانا حول إجراءات سحب الثقة من حكومة المالكي.

وقال المصدر الذي فضل عدم الكشف عن اسمه لـ(لقناة البغدادية) ،امس الجمعة، ان "القائمة العراقية تستعد الآن لصياغة بيان حول إجراءات سحب الثقة من حكومة رئيس الوزراء نوري المالكي". وأضاف المصدر ان "هناك مباحثات بين التيار الصدري والتحالف الكردستاني والعراقية بشأن سحب الثقة قد وصلت إلى مراحلها الأخيرة"، مؤكدا إن "بيان العراقية سيدعم مرشحا عن التيار الصدري لرئاسة الوزراء بعد سحب الثقة من حكومة المالكي". وكان عضو ائتلاف العراقية النائب ارشد الصالحي قد اكد امس الجمعة ، وجود تحركات سياسية من اجل تشكيل تحالفات جديدة، عادا انتخابات مجالس المحافظات، هي التي ستفرز وجود هذه التحالفات. وقال الصالحي رئيس الجبهة التركمانية داخل العراقية لوكالة (البغدادية نيوز) ،هناك تحركات سياسية جدية تعمل على تشكيل تحالفات جديدة"، مؤكداً إن"إجراء انتخابات مجالس المحافظات سيعزز من وجود هذه التحالفات التي ستعمل على تغيير الخارطة النيابية المقبلة".

وشدد الصالحي على "ضرورة تشريع قانون الأحزاب الذي سيسهم بشكل كبير في تشكيل التحالفات الجديدة ، فضلا عن مساهمته في حل جميع المشاكل التي تعترض العملية السياسية في الوقت الحاضر،" حسب قوله".

وتشهد الساحة السياسية تصاعداً ملحوظاً في حدة تبادل الاتهامات لاسيما بين القائمة العراقية والكرد من جهة وائتلاف دولة القانون من جهة اخرى على عدة ملفات تتعلق بإدارة الدولة والشراكة في صنع القرار والملف النفطي وقضية نائب رئيس الجمهورية المطلوب للقضاء طارق الهاشمي والمناطق المتنازع عليها وغيرها من الملفات.

النجيفي: العملية السياسية تمر بوضع صعب وتشكيل تحالف جديد لإنقاذها أمر مشروع

النجيفي

□ بغداد/ المدى

أكد رئيس مجلس النواب العراقي، امس الجمعة، ان العملية السياسية في العراق تعاني من وضع صعب وهناك فشل في إدارة الملفات ، مشيرا في الوقت ذاته الى وجود محاولات لبناء تحالف جديد بين بعض الكتل لتغيير الواقع السياسي في البلاد.

ووصل النجيفي على رأس وفد نيابي، امس إلى مدينة سامراء التابعة لمحافظة صلاح الدين في زيارة تعد الاولى من نوعها للمدينة والثانية الى المحافظة خلال ٤ أشهر.

وقال النجيفي في مؤتمر صحفي عقده على هامش الزيارة ان "العملية السياسية في البلاد تعاني من وضع صعب وهناك خلافات ومشاكل وفشل في إدارة الملفات ولا بد من حلول حقيقية لضمان انتشال العراق من وضعه الحالي". وبيّن ان " هناك ملاحظات متبادلة بين الكتل تجاه بعضها البعض، ونحن بانتظار عقد المؤتمر الوطني لنقوم بواجبنا في حل الازمة"، مشيرا أن "اتفاقية اربيل هي متاحة لحد الآن، الا انها تحتاج إلى ضمانات ومدة زمنية محددة لتطبيقها". وأضاف أن "الساحة السياسية تشهد حاليا محاولات لبناء تحالف جديد بين بعض الكتل، وهذا أمر مشروع لتغيير الواقع السياسي ، الا اننا نحاول حاليا إيجاد الحل من خلال المؤتمر الوطني أولا".

كما اشار النجيفي الى ان " مدينة سامراء واجهت منذ تأسيس الدولة العراقية الكثير من الأزمات مما جعل أبناءها يشعرون بالتهميش، مما دعاهم الى تأييد مشروع الإقليم لإنشائهم مدينة حديثة متطورة"، لافتا الى ان "سامراء تعرضت كباقي العراق للإرهاب والدمار ، الا ان الضربة التي تعرضت لها كانت الأقوى لأنها تستهدف وحدة العراق ولولا أهلها لكان الوضع في العراق أسوء".

وفي الوقت الذي طالب فيه النجيفي "الحكومة الاتحادية استكمال إعمار ضريح الإمام علي الهادي عليه السلام ورفع عسكرة الشوارع ورفع الخناق عن سكانها وتشجيع الاستثمار والسياحة في المدينة" ، أكد انه "سيكون مع أهل سامراء وسندا لهم في حل المشاكل لتكون سامراء مدينة مزدهرة".

مجموعة الأزمات توصي بمبادرة أميركية لتسوية الخلافات بين بغداد وأربيل

حذرت مجموعة الازمات الدولية التي تتخذ من بروكسل مقرا لها، من خطر تعزز احتمالات الصراع الكردي-العربي في العراق، مشيرة الى ان "المواجهة السياسية بين كرد العراق والحكومة العراقية في بغداد، تركت نزاعات ملحة حول النفط والأرض من دون تسوية".

□ بغداد/ متابعة المدى

وفي تقرير مطول اعد في بغداد واربيل وواشنطن وبروكسل، تحت عنوان "العراق والكرد: الرهانات العالية في لعبة النفط والغاز"، تناولت مجموعة الازمات الدولية "التوترات المتصاعدة بين الحكومة الفيدرالية في العراق وحكومة إقليم كردستان حول الثروات النفطية والغازية والمناطق المتنازع عليها بينهما".

واشار التقرير الى ان أحدث المواجهات تظهر أن الجانبين لم يخفقا فقط في تسوية خلافاتهما، بل انهما وفي اتخاذهما مسارين أحاديين، قد يكونان جعلا الحل أبعد مما كان في أي وقت مضى".

وكتب نائب مدير برنامج الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في مجموعة الأزمات الدولية جوست هلترمان، "لكل طرف روايته، ومظالمه المتراكمة وإحساسه القوي بحقه".

وتابع هلترمان قائلا "الوقت ينفد، والتحركات الأحادية الضارة بالجانبين تدفع العلاقات إلى نقطة الانهيار، مع وجود رهانات مرتفعة تتعلق بالنفط والغاز وارتفاع حدة المشاعر إلى حد أن الصراع يبدو واعدا أكثر من الاتفاق والتسوية".

وذكر التقرير ان "كرد وعرب العراق امضوا ٩٠ سنة من التعايش غير السعيد"، مشيرا الى ان "التوترات تصاعدت مؤخرا عندما علقت حكومة إقليم كردستان ضخ النفط من أجل التصدير عبر خط النفط الوطني"، مدعية أن" بغداد كانت قد أخفقت في دفع مستحقات الشركات المنتجة"، مضيفا ان" الحكومة الفيدرالية ردت بالتهديد باقتطاع المبالغ التي كانت ستحصل عليها من مبيعات النفط من المخصصات السنوية للكرد في الميزانية، مما قد يؤدي إلى خفضها إلى النصف".

وتابع تقرير "مجموعة الازمات" انه "مع انتظار الكرد للحظة التي يخلعون فيها قيود الدولة المركزية القمعية في بعض الأحيان، والتخلص من إرث طويل من التمييز والإهمال الاقتصادي، فإنهم يشقون أيضا طريق نجاة إذا تدهورت العلاقات مع بغداد إلى درجة تعذر إصلاحها".

واشار الى انه من خلال "قيامهم بذلك فإنهم يفاقمون الأمور، ويقنعون الحكومة الفيدرالية بأنهم يسعون للاستقلال وسيأخذون معهم الأراضي المتنازع عليها التي يزعمون أنها تاريخيا جزء من كردستان النظرية التي يبدو أنها تمتلك ثروات هائلة من النفط والغاز".

كما حذر تقرير من ان "أكبر مبعث للقلق بالنسبة لبغداد قد يتمثل في أن القادة الكرد اجتذبوا الشركات الدولية لاستثمار الثروات النفطية والغازية التي يعتقد بوجودها ووقعوا عقودا تتعلق بمساحات كبيرة عبر الخط الأخضر الذي يفصل إقليم كردستان عن باقي العراق".

واشار الى ان آخر وأكبر شركة كانت هي "إكسون موبيل"، التي وقعت في تشرين الأول عقدا على ست كتل، اثنتين منها في أراض متنازع عليها.

وبعدما أشار التقرير الى ان "الامر قد تأخر أصلا"، الا انه اعتبر ان "أفضل طريق للتقدم إلى الأمام تتمثل في التوصل إلى اتفاق بين بغداد وأربيل حول قانون فيدرالي للنفط والغاز وتسوية حول الأراضي المتنازع عليها".

واوصت "مجموعة الازمات" بأنه "ينبغي على اللاعبين الدوليين، أي الأمم المتحدة، بالنظر إلى خبرتها التقنية، والولايات المتحدة بالنظر إلى مسؤوليتها الفريدة ومصلحتها الإستراتيجية في المحافظة على الاستقرار، بإطلاق مبادرة جديدة لجمع الطرفين إلى طاولة المفاوضات".

واوضح انه "مع تطلع الكرد لاستخدام تركيا كممر محتمل لنفطهم من دون موافقة بغداد، فإنه يتوجب على أنقرة أن تؤكد على التزامها بعراق موحد وأن تضغط على الجانبين للموافقة على قانون فيدرالي للنفط والغاز".

وكتب مدير برنامج الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في "مجموعة الأزمات" روبرت مالي ان الكرد "يراهنون على شيء يغير اللعبة الإقليمية من شأنه أن يقنع أنقرة بالمخاطرة بعلاقاتها مع بغداد، إلا أن مثل هذه السيناريوهات قد لا تحدث، ويجب أن يأمل المرء، لعدد من الأسباب، ألاّ تحدث".

وختم قائلا انه "في حين أنه سيكون من الصعب التوصل إلى اتفاق، فإن على الطرفين التحرك بسرعة في ذلك الاتجاه، إذ أن البدائل ستكون بالتأكيد أسوأ بكثير".

منشآت نفطية